

## AMNESTY INTERNATIONAL PUBLIC STATEMENT

20 May 2016  
Index: ASA 41/4078/2016

فيتنام: الحكومة تقمع المظاهرات السلمية بطائفة من انتهاكات الحقوق، من بينها التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

استمرت القيود المشددة المفروضة على حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي. وواصلت الدولة سيطرتها على وسائل الإعلام، والقضاء، وكذلك على المؤسسات السياسية والدينية. وظل ما لا يقل عن 45 من سجناء الرأي محتجزين في ظروف قاسية بعد محاكمات جائرة. وكان من بينهم مدونون، ونشطاء معنيون بحقوق العمال والحقوق في الأراضي، ونشطاء سياسيون، وأتباع ديانات، وأبناء جماعات عرقية ودعاة لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وأدين نشطاء في محاكمات جديدة. وحاولت السلطات منع أنشطة هيئات المجتمع المدني المستقلة من خلال المضايقات، والمراقبة، والقيود على حرية التنقل. وانخفض عدد الملاحظات الجنائية للمدنيين والنشطاء، لكن صاحب ذلك زيادة في المضايقات، وحالات الاحتجاز التعسفي لفترات قصيرة، والهجمات البدنية على أيدي ضباط الأمن. وفر عشرات من طالبي اللجوء من سكان المناطق الجبلية المعروفين باسم المونتانيار إلى كمبوديا وتايلند في الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2014 وديسمبر/كانون الأول. واستمر العمل بعقوبة الإعدام.

استمر تنفيذ برنامج كبير للإصلاح التشريعي. وكانت عدة قوانين أساسية قيد المراجعة أو يجري صوغها. وأقرت بحلول نهاية العام تعديلات على "القانون المدني"، و"قانون العقوبات"، و"قانون التحفظ والاحتجاز"، و"قانون الإجراءات الجنائية"، ولكن لم يستكمل العمل بشأن تعديلات "قانون الجمعيات"، و"القانون بشأن المظاهرات"، و"القانون بشأن الدين والمعتقد". وطُلب من الرأي العام إبداء الرأي والتعليق. وأثارت هيئات المجتمع المدني المستقلة بواعث قلق بخصوص عدم توافق بعض القوانين مع التزامات فيتنام الدولية، بما في ذلك الالتزامات المقررة في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" الذي صدقت عليه فيتنام. ودخلت "الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب" حيز التنفيذ في فبراير/شباط، لكن الإصلاحات القانونية المختلفة الضرورية للالتزام بأحكام الاتفاقية لم تكن قد أُجريت بحلول نهاية العام. وأُفرج عما يزيد على 18000 سجين بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لبدء الاحتفال بالعيد الوطني في سبتمبر/أيلول، ولم يشمل هذا العدد أيّاً من سجناء الرأي.

وفر عشرات من طالبي اللجوء المونتانيار من سكان المرتفعات الوسطى إلى كمبوديا وتايلند في الفترة الواقعة بين أكتوبر/تشرين الأول 2014 وديسمبر/كانون الأول 2015، وزعم أغلبهم التعرض للاضطهاد والمضايقات لأسباب دينية. وأعيد العشرات قسراً إلى فيتنام من كمبوديا، وعاد آخرون طوعاً بعد أن رفضت السلطات الكمبودية تسجيلهم والبت في طلبات اللجوء التي قدموها. ولم تعرف منظمة العفو الدولية بمصيرهم بعد العودة. (انظر باب كمبوديا).

قمع المعارضة

تعرض أعضاء جماعات النشطاء المستقلة الذين حاولوا ممارسة حقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي لأشكال من المضايقات المتواترة، من بينها المراقبة، وتقييد حرية التنقل، والاحتجاز التعسفي لفترات قصيرة، والاعتداءات البدنية على أيدي الشرطة وأشخاص مجهولين يُشتَبه بأنهم يعملون بالتواطؤ مع قوات الأمن. وتعرض عشرات النشطاء للهجوم، ووقع كثير من هذه الاعتداءات قبل أو بعد زيارتهم لسجناء أُفْرِج عنهم وضحايا انتهاكات لحقوق الإنسان، أو عند حضورهم لقاءات أو اجتماعات.

وفي يوليو/تموز، قامت قوات الأمن بمضايقة وترهيب النشطاء السلميين الذين حاولوا المشاركة في إضرابات عن الطعام في أربع مدن رئيسية تضامناً مع سجناء الرأي. وبدأ الإضراب، الذي نظّمته حملة "نحن واحد"، في مارس/آذار مع إرسال خطاب إلى "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة بشأن وضع حقوق الإنسان في فيتنام وقمته 27 من منظمات المجتمع المدني المحلية و122 فرداً.

واستمرت السلطات في استخدام جرائم ذات صياغة مبهمّة في اتهام وإدانة النشطاء السلميين، مستخدمة في أغلب الحالات المادة 258 (استغلال الحريات الديمقراطية في الاعتداء على مصالح الدولة والحقوق والمصالح المشروعة للمؤسسات أو المواطنين أو كليهما) من "قانون العقوبات" لعام 1999. وفي فبراير/شباط 2015، حُكِمَ على ثلاثة نشطاء من دعاة الديمقراطية كانوا قد اعتُقلوا في مايو/أيار 2014 أثناء متابعتهم للاحتجاجات المناهضة للصين بالسجن مدداً تتراوح بين 12 و18 شهراً بموجب المادة 258 في إقليم دونغ ناي.

وقبض، في ديسمبر/كانون الأول، على محامي حقوق الإنسان البارز وسجين الرأي السابق نغوين فان داي وزميله ليه ثو ها، بتهمة "القيام بالدعاية" ضد الدولة، بموجب المادة 88 من "قانون العقوبات". وجرى القبض عليهما عقب عدة أيام من تعرض نغوين فان داي وثلاثة زملاء له لاعتداء وحشي على أيدي 20 رجلاً بملابس مدنية، وبعد فترة وجيزة من عقده دورة تدريبية لحقوق الإنسان في إقليم نغي أن.

وظل المدون نغوين هيو فينه ومساعدته نغوين تاي مينه توي رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة منذ القبض عليهما في مايو/أيار 2014. وأُنْهِيَا في فبراير/شباط، استناداً إلى المادة 258 من "قانون العقوبات" فيما يتصل بالمدونتين "دان كوين" (حقوق المواطنين) و"تشيب سو فيت" (كتابة تاريخ فيتنام) اللتين كانتا تنتقدان سياسات الحكومة والمسؤولين وأُغْلِقْنَا منذ ذلك الحين<sup>1</sup>.

وأُفْرِجَ عن المدونة والصحفية البارزة تا بونغ تان في سبتمبر/أيلول ونُفِلَتْ على الفور جواً إلى المنفى الفعلي في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت قد قضت أربع سنوات من حكم بالسجن عشر سنوات بتهمة "ممارسة دعاية" مناهضة للدولة. واستمر ورود أنباء تقييد باضطهاد النشطاء الدينيين الذين يتبعون ديانات أخرى غير تلك المعتمدة رسمياً، ومن بينهم البوذيون من أتباع مذهب هوا هاو، وممارسو الشعائر الدينية الكاثوليكية، وأبناء الأقليات العرقية المسيحية.

حرية التنقل

بينما انخفض عدد حالات الاعتقال والملاحقة القضائية للمدافعين عن حقوق الإنسان ومن يتعرضون للحكومة بالانتقاد بالمقارنة بالسنوات السابقة، زاد عدد الهجمات البدنية وحالات تقييد حرية التنقل. ومُنِعَ عدة نشطاء من مغادرة منازلهم. وصودرت جوازات السفر الخاصة ببعض الراغبين في السفر إلى الخارج لحضور لقاءات تتعلق بحقوق الإنسان؛ وتعرض عدة نشطاء آخرين تمكّنوا من مغادرة البلاد للاعتقال والاستجواب على أيدي الشرطة لدى عودتهم.

وألقى أفراد من قوات الأمن القبض على تران تاي نغا عضو جماعة "تساء فيتناميات من أجل حقوق الإنسان" المستقلة وهي في طريقها لمقابلة وفد أجنبي يحضر دورة "جمعية الاتحاد البرلماني الدولي" في العاصمة هانوي في مارس/آذار.

وتعرضت للضرب على أيدي أفراد الأمن أثناء اقتيادها قسراً في سيارة إلى منزلها في إقليم ها نام مع ابنيها الصغيرين.  
حالات الوفاة في الحجز

في مارس/آذار، شكك "المجلس الوطني" (البرلمان) في صدق إعلان وزارة الأمن العام أن من بين 226 حالة وفاة في حجز الشرطة وقعت بين أكتوبر/تشرين الأول 2011 وسبتمبر/أيلول 2014، كان السبب في أغلبها المرض أو الانتحار. وخلال عام 2015 ورد أن ما لا يقل عن سبع حالات وفاة وقعت في الحجز مع الاشتباه في احتمال تعرض المتوفين للتعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة على أيدي الشرطة.

### سجناء الرأي

ظل ما لا يقل عن 45 من سجناء الرأي وراء القضبان<sup>2</sup>. وكان أغلبهم قد أُدينوا بموجب مادتين تتسمان بصياغة مبهمّة تتعلّقان بالأمن الوطني في قانون العقوبات، وهما المادة 79 ("الإطاحة بالدولة) والمادة 88 ("ممارسة دعاية"). وأُفرج عن 17 سجيناً على الأقل بعد أن قضوا مدد عقوباتهم لكنهم ظلوا رهن الإقامة الجبرية في منازلهم لفترات غير محددة. وقضى تيتش كوانغ دو رئيس الكنيسة البوذية الفيتنامية الموحدة" سنته الثانية عشرة رهن الإقامة الجبرية الفعلية في منزله، وظل الأب نغوين فان لي، وهو قس كاثوليكي من دعاة الديمقراطية، وراء القضبان حيث يقضي عقوبة السجن ثمانية أعوام. وتعرض بعض السجناء لضغوط من أجل "الاعتراف" بتهم مقابل تخفيض مدة العقوبة<sup>3</sup>.

وظلت ظروف احتجاج سجناء الرأي والمعاملة التي يلقونها قاسية. وشملت هذه الظروف الافتقار إلى المران البدني؛ والتعرض لاعتداءات لفظية وبدنية؛ والاحتجاز لفترات مطولة في زنازين حارة دون إضاءة طبيعية تُذكر؛ والحرمان من أدوات النظافة الشخصية؛ والنقل المتواتر بين السجون؛ والاحتجاز في سجون نائية عن محال إقامتهم وعن أسرهم، الأمر الذي يصعب معه على الأسر زيارتهم. وأضرب عدة سجناء عن الطعام احتجاجاً على استخدام الحبس الانفرادي والمعاملة المسيئة للسجناء، ومن بينهم تا بونغ تان (انظر ما سبق)، ونغوين دانغ مينه مان، الذي يقضي عقوبة السجن ثمانية أعوام، ودينه نغوين كا الذي يقضي عقوبة السجن أربعة أعوام<sup>4</sup>. وكان نغوين فان دويت، وهو ناشط اجتماعي كاثوليكي ينفذ حكماً بالسجن ثلاثة أعوام ونصف العام، يحتج على حرمانه من نسخة من الكتاب المقدس؛ وكان من بين من احتجوا كذلك هو تاي بيتش كونغ، وهي نشطة من دعاة العدالة الاجتماعية تقضي عقوبة السجن خمس سنوات، وقد احتجت عندما لم يُسمح لها بأخذ أمتعتها الشخصية عندما نُقلت إلى سجن آخر.

### عقوبة الإعدام

أقرت "الجمعية الوطنية" تخفيض عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام من 22 جريمة إلى 15، وكذلك بشأن إلغاء عقوبة الإعدام لمن تزيد أعمارهم عن 75 عاماً فما فوق. واستمر إصدار أحكام بالإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات. وبرغم أن الإحصاءات الرسمية ظلت تُعدّ سراً من أسرار الدولة، فقد ورد أن وزير العدل صرح في أكتوبر/تشرين الأول بأن السجون تضم 684 سجيناً محكوم عليهم بالإعدام. وأوردت وسائل الإعلام أنباء صدور ما لا يقل عن 45 حكماً بالإعدام. وفي يناير/كانون الثاني، كُلفت "تيابة الشعب العليا" بمراجعة 16 قضية حُكِمَ فيها بالإعدام وزعم المتهمون فيها أنهم تعرضوا للتعذيب خلال تحقيقات الشرطة. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أُجلّ إعدام لي فان مانه لإجراء مزيد من التحقيقات. وقد زعم أنه تعرض للتعذيب في حجز الشرطة<sup>5</sup>.

1. طالبوا بالإفراج عن المدون ومساعدته (ASA 41/2801/2015)

2. فينتام: ينبغي الإفراج على الفور ودون شروط عن جميع سجناء الرأي (ASA 41/2360/2015)

3. فيتنام: أفرجوا عن تران هوينه دوي توك ([ASA 41/1731/2015](#))
4. فيتنام: معلومات إضافية – الإفراج عن سجينه الرأي تا بونغ تان ([ASA 41/2600/2015](#))
5. فيتنام: أوقفوا الإعدام الوشيك للي فان مانه وامروا بالتحقيق في مزاعم تعرضه للتعذيب ([ASA 41/2737/2015](#))